

الحكومة من توجيه ميزانيتها نحو توفير المستلزمات الاستهلاكية — وخاصة الغذائية — بأسعار معقولة، ومن التوسع في بناء المدارس والمستشفيات والمساكن الشعبية وغيرها من الخدمات العامة الخ. وبوضوح: كان هناك سببان متميزان يأتیان في المقدمة؛ وأولهما رفض الحرب كحرب؛ وثانيهما طلب السلام باعتباره أساساً لرفع مستوى المعيشة.

وقد يقال ان ذلك المعهد حكومي، وهذا صحيح؛ وان نتائج الدراسة يمكن أن «تطبخ» حسب الأوامر العليا، وهذا صحيح أيضاً بدرجة ما (وليس بكل الدرجات بسبب الجو الجامعي الذي كان لا يزال له احترام في ذلك الوقت) غير أنني عنيت شخصياً بآثاره الحديث مع الجيران والمعارف والناس العاديين في مختلف المناسبات وبدون مناسبة، وبمقارنة نتائج انطباعاتي مع ما كان آخرون يصلون إليه بالطرق نفسها. فلم نختلف مع خلاصة تلك الدراسة الأكاديمية اختلافاً محسوساً، وان كنا اختلفنا — أحياناً — اختلافاً كبيراً في تفسير تلك الظواهر وفي وجودها. وسوف أعود إلى هذه النقطة فيما بعد، ولكنني أود أن أشدد على أن تلك أصبحت — في نظري وفي نظر عدد متزايد — حقيقة موضوعية.

ولا بد من الإشارة إلى أنه قد ظهرت في السنوات الأخيرة، مجموعة كبيرة من الدراسات النفسية — الاجتماعية، عن الفكرية الشعبية في مصر؛ نذكر منها خاصة تلك التي ألفها الدكتور سيد عويس والدكتور كمال الفيومي وباحثون آخرون، ومنهم من يعمل في المعهد المذكور. وكذلك بعض المقالات البحثية لمركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بمؤسسة الأهرام. ورغم أنها لم تتناول قضية السلام مع إسرائيل مباشرة على الأغلب، إلا أنها تشكل كمّاً كبيراً من الإشارات المحيطة حول الموضوع وقرينة على تأكيد الاحتمال بصحة تلك الاستنتاجات الأولى.

وقبل أن استطرده، ينبغي أن ألاحظ أن الحديث السابق يتعلق بما يمكن أن نسميه الرجل العادي أو المتوسط في مصر، وخاصة في المدن، وفي القاهرة بالذات. وكانت هناك فروق وظلال عديدة، وأحياناً شديدة التباين، بين بعض الفئات والشرائح الاجتماعية، وبين سكان الحضر والريف، وبين المتعلمين والثقفيين والأمينين، والمتأثرين بالتيارات السياسية الواضحة الخ. وسوف احاول العودة إلى بعض هذه الفروق أيضاً فيما بعد، لأنها قد تكون هامة في شؤون معينة. ولكن الغرض أن نبدأ بصورة تخطيطية عامة.

وكذلك لا بد أن أسجل، وبجلاء، ملاحظة أخرى هامة جداً. وهي أن ذلك الذي اكدته مراراً قبل سطور، لا يعني على الاطلاق أن كتلة الجماهير المصرية الواسعة فقدت وطنيتها فجأة في أواخر عام ١٩٧٧، وأنها انقلبت تماماً إلى نقيض ما كانت عليه في ٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٩ مثلاً، أو في ١٨ و ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، و«بقدره قادر» كما نقول. فرغم أن تقلبات الرأي العام أمر لا تجهله مصر، إلا أن بينها وبين الانقلاب رأساً على عقب فرقاً كبيراً؛ ومن الصعب حدوثه، وخاصة في أمور تعتبر أساسية وعميقة الجذور — مثل قضية الاستقلال عن الحكم الأجنبي — وبالأخص إذا كان صانع التغيير حاكماً لا يتمتع بحب الشعب كما أظهرته انتفاضة كانون الثاني (يناير) في السنة نفسها، وهي انتفاضة — لا ننس! — هزت جميع المدن المصرية أساساً من الاسكندرية